برامج التنمية الفلاحية في دول المغرب العربي بين واقع معالجة المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية) وتحديات اتفاق الزراعة للنظام التجاري المتعدد الأطراف WTO

الطيب مزوري - جامعة وهران
حسين تراري مجاوي - جامعة وهران

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على واقع تجارب دول المغرب العربي في مجال أداء القطاع الفلاحي، من حيث مساهمته في النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد وتقوية الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية وتحسين ظروف معيشة سكان الريف وحكامة القطاع الفلاحي والريفي . ناهيك عن ذلك ، يهدف هذا البحث الى تحليل أهم التحديات التي يفرزها النظام التجاري المتعدد الأطراف على القطاع الفلاحي في دول المغرب العربي .

الكلمات المفتاحية : الأمن الغذائي ، الفجوة الغذائية ، القطاع الفلاحي، النظام التجاري المتعدد الأطراف ، دول المغرب العربي .

Résumé

Cet article a pour objectif de procéder à un état des lieux sur les expériences nationales des pays du Maghreb arabes en matière sur la performance du secteur agricole , en termes de contribution à la croissance économique et la diversification de l'économie et de renforcer la sécurité alimentaire et réduire l'écart alimentaire et améliorer les conditions de vie rurale et la gouvernance du secteur agricole et rural.

Enfin , il a pour objectif d'attirer l'attention sur analyse les impacts de l'adhésion à le système commercial multilatéral , sur le secteur agricole des pays du Maghreb arabes.

Mots clés sécurité alimentaire , l'écart alimentaire , secteur agricole , système commercial multilatéral , pays du Maghreb arabes.

المقدمة :

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية من التحديات الرئيسية التي تواجه دول المغرب العربي وعلى هذا الأساس، قامت هذه الدول بسن مجموعة من المخططات والبرامج الهادفة إلى تحقيق تنمية فلاحية، وجعل كذلك المنتجات الفلاحية قادرة على تلبية الطلب المحلي والقدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، ومن أجل كذلك زيادة تحسين وتنمية القطاع الفلاحي أكثر فأكثر قامت هذه الدول باللجوء إلى الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف، وهذا منذ أكثر من عشرة سنوات وهذا قصد الاستفادة من المزايا والمعاملات الخاصة التي يمنحها هذا النظام للدول النامية والتي من بينها دول المغرب العربي خاصة في القطاع الزراعي ومن خلال الاتفاقية العامة للزراعة.

ولكن لوحظ أنه بالرغم من هذه البرامج والمخططات واللجوء إلى النظام التجاري الجديد من أجل التنمية الفلاحية، وكذلك بالرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الفلاحة في هذه الدول لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت هذه الدول تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائي الرئيسية.

إن دول المغرب العربي، والتي ستقتصر في بحثنا هذا على كل من مصر والمغرب وتونس والجزائر، شأنها شأن معظم الدول التي تسعى وراء تحقيق الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية، حرصت على سن عدد من التشريعات والبرامج واللجوء إلى النظام التجاري الجديد للاستفادة من مزاياه خاصة في إنتاج وتسويق القطاع الفلاحي.

وعليه تسعى هذه الورقة البحثية وراء الإطلاع على واقع تعامل دول المغرب العربي مع موضوع معالجة المشكلة الغذائية الثنائية (الأمن الغذائي والفجوة الغذائية)، ومواجهة التحديات التي يفرزها النظام التجاري الجديد على قطاعاتها الاقتصادية والتي من بينها القطاع الفلاحي. كما تنبع أهمية هذا البحث، من أنه يسعى وراء لفت الانتباه إلى كيفية تنمية القطاع الفلاحي في هذه الدول، في ظل الانفتاح المتزايد على الأسواق الخارجية .

وقد أنجز هذا البحث انطلاقا من الفرضيات التالية:

* إن برامج ومخططات التنمية الفلاحية عند دول المغرب العربي لا يزال في مرحلته التكوينية.

* هناك إفرازات سلبية لاتفاق الزراعة للنظام التجاري المتعدد الأطراف على القطاع الفلاحي في دول المغرب العربي.

أما فيما يخص منهجية البحث، فإنه تم الاستعانة بالأسلوب الوصفي التحليلي لما ورد في المراجع والأبحاث والصحف والمواقع الرسمية (منظمة التجارة العالمية، وزارات التجارة والصناعة، المركز الإسلامي لتنمية التجارة ...إلخ)، بالإضافة إلى التحليل المقارن .

كما قسم البحث إلى ما يلي :

1. مفاهيم نظرية حول المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية).
2. اتفاق الزراعة للنظام التجاري المتعدد الإطراف.
3. واقع تعامل دول المغرب العربي مع مشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية) وتحديات النظام التجاري المتعدد الأطراف.

1 . مفاهيم نظرية حول المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية)

يقصد بالمشكلة الثنائية الغذائية، تلك المشكلة التي تعاني منها الكثير من الدول وعلى رأسها الدول النامية وهذه المشكلة تتمثل في الأمن الغذائي والفجوة الغذائية، حيث لوحظ أن هناك علاقة وثيقة بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية، فالربط بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية مؤكد، وفي بعض الأحيان يتكلم الكثيرون عن هذه العلاقة مقتنعين أن تحقيق الأمن الغذائي سيزيل الفجوة الغذائية.

1 . 1 الأمن الغذائي مفهومه و أهم العوامل المؤثرة فيه

تتفق جل الأدبيات الاقتصادية وعلى رأسها منظمة الأغذية والزراعة الدولية، بأن الأمن الغذائي يعني توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من اجل حياة صحية ونشطة.

كما يرى البعض أن هناك مستويين للأمن الغذائي المطلق والنسبي حيث يعرف الأمن الغذائي المطلق بأنه التاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، أما الأمن الغذائي النسبي فهو قدرة دولة ما على توفير حاجات أفرادها من السلع الغذائية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام وللأمن الغذائي عدة مؤشرات ومعايير تستخدم لمعرفة وتحديد مستواه في المجتمع وتشمل :

* نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية؛
* نسبة قيمة الإنتاج الزراعي إلى الناتج الزراعي المستورد؛
* نسبة قيمة المستوردات الزراعية لإجمالي الاستيراد؛
* نسبة الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي الدخل القومي؛
* التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي؛
* نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي؛
* متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي؛
* نسبة صافي الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي .

كما أن هناك مجموعة من العوامل تؤثر على الوضع الغذائي في المجتمع ، وهذه العوامل متعددة وقد حددها أغلب المفكرين الاقتصاديين ولعل أبرزها تلك الأساليب الحديثة المستعملة في تحسين التربية الزراعية والنباتات والحيوانات وتطوير كائنات مجهرية توجه، لاستخدامات نوعية محددة مثل تعديل منتج ما.

وكذلك تعد زيادة عدد السكان إحدى هذه العوامل إذ تتطلب هذه الأخيرة بالضرورة زيادة الإنتاج الزراعي للوفاء باحتياجات هؤلاء من الغذاء.

كما أن التغيير المناخي يعتبر عامل من العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي، وذلك من خلال الظروف المناخية مثل قلة الإمطار وزيادة درجة الحرارة والتي تؤثر بشكل مباشر على المحاصيل الزراعية، وبالتالي على الأمن الغذائي.

وفي نفس الإطار نجد أن للوقود الحيوية والموارد المالية، أنهما عاملان مؤثران على الأمن الغذائي حيث أن التوسيع في إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية يسبب تقلص العرض في المنتجات الغذائية في السوق العالمية، وبالتالي هذا يؤثر مباشرة على الأمن الغذائي في الدول التي تعتمد بالدرجة الأولى على استيراد المنتجات الغذائية خاصة دول إفريقيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى تلعب الموارد المالية دور كبير في تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال الدعم و التوسيع في الاستثمار الفلاحي.

1 . 2 الفجوة الغذائية مفهومها و أهم العوامل المؤثرة فيها

يقصد بالفجوة الغذائية ، ذلك الفرق بين إنتاج المواد الغذائية والطلب عليها من أجل استهلاكها في قطر أو إقليم معين، غير أن هناك من يعتقد بأن اعتبار الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك بأنها الفجوة الحقيقة امر يعوزه كثير من الدقة في البلدان النامية، حيث أن الفرق بين الإنتاج والاستهلاك هو الفجوة الظاهرية التي قد لا تساوي بالضرورة الفرق بين الإنتاج والحاجة الموضوعية للسكان. حيث أن سكان البلدان النامية حتى في الدول ذات الدخل المرتفع لا يحصلون على الحاجة الموضوعية (أي الحقيقية) للغذاء، والتي يمكن احتسابها على أساس ثلاث مستويات، مستوى الحد الأدنى من الغذاء الموصى به من قبل منظمة الأغذية والزراعة الدولية ومنظمة الصحة العالمية، ومستوى الاستهلاك العالمي للفرد سنويا، ومستوى استهلاك الفرد في البلدان الرأس مالية المتطورة، وتتأثر الفجوة الغذائية بعاملين مهمين وهما :

* العامل الأول يتمثل في، زيادة الإنتاج المحلي عن الحاجات من السلع الغذائية، يؤدي ذلك إلى انكماش حجم الفجوة الغذائية، أما نقص الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية يؤدي إلى زيادة حجم الفجوة الغذائية .

* أما العامل الثاني فيتمثل في زيادة ترشيد الحاجيات من السلع الغذائية أين يؤدي هذا إلى تقليص حجم الفجوة الغذائية، وهنا في حالة نقص ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية يؤدي هذا بدوره إلى زيادة حجم الفجوة الغذائية .

2 . اتفاق الزراعة للنظام التجاري المتعدد الأطراف WTO

لقد كان الاتفاق بشان الزراعة نتاج تضافر جهود ائتلاف الدول المتقدمة والنامية إلى جانب حل وسطي بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، والتي عرفت آنذاك باسم مجموعة كيرنز ، التي تضم الدول المصدرة للمنتجات الزراعية واستراليا والبرازيل وكندا وشيلي وكولومبيا وفيجي والمجر واندونيسيا وماليزيا ونيوزلندا والفلبين وتايلندا وأورغواي.

ولقد كانت أهم مواضيع الاتفاق حول الوصول إلى الأسواق وآليات الدعم المحلي ودعم الصادرات والحواجز الغير جمروكية .

كما يقع اتفاق الزراعة في 30 صفحة من الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي، ويتكون من ديباجة 21 مادة وخمسة ملاحق.

ومن أهم خطوات تحرير التجارة في المنتجات الزراعية هي من خلال ما يلي:

أولا حظر استخدام الإجراءات الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية وتحويل كافة القيود غير الجمركية (القيود الكمية، الحصص الموسمية، حصص الاستيراد) إلى ضرائب جمركية ثم تثبيت الحدود العليا منها ثم تخفيضها تدريجيا بعد ذلك، وكذلك تخفيض الضرائب الجمركية على السلع بنسبة 36% على مدى ست سنوات للدول المتقدمة مقابل 24% وعشر سنوات للدول النامية، وتضمن الاتفاق أحكاما خاصة بكيفية تحويل القيود غير القيود الجمركية إلى ضرائب جمركية والالتزام بفتح الأسواق أمام الواردات الخاضعة حاليا لقيود غير جمركية.

كما يعترف الاتفاق بحق الدول في اتخاذ الإجراءات الملائمة لحماية صحة الإنسان والحيوانات، بشرط أن لا يطبق بشكل غير تعسفي أو دون أن يطبق ضد بعض الدول دون مبرر حقيقي، كما ينبغي أن تقوم هذه الإجراءات على أساس معايير وتوصيات دولية بقدر الإمكان، وينص الاتفاق كذلك على تخفيض دعم

الصادرات الزراعية بنسبة 36% من متوسط الدعم خلال 91-92 على مدى ست سنوات، وأيضا تخفيض كميات الصادرات المدعومة للفترة 91-92 بنسبة 21% على مدى نفس الفترة الزمنية وبالنسبة للدول النامية 24% و14% على الترتيب ولفترة عشرة سنوات.

كما اقر المشتركون في دورة اوروغواي فيما يخص الزراعة باحتمال ظهور مشاكل مرحلة الانتقال للدول النامية المستوردة الصافية للغذاء، وذلك بسبب تقييد الصادرات المدعومة من السلع الزراعية، مما يرفع معه فاتورة الواردات الغذائية بنسبة لا تقل عن 10% بسبب انخفاض مرونة الطلب على الغذاء المستورد في الدول النامية، ولذا يحدد القرار كيفية تقدم المعونات الغذائية في شكل منح وكذلك المعونات النقدية للتنمية الزراعية إضافة إلى إمكانية قيام الصندوق والبنك بتمويل قصير الأجل للواردات الغذائية وستتولى لجنة الزراعة متابعة تقييد هذا القرار، كما سيخضع القرار للمراجعة المنتظمة في جانب المؤتمر الوزاري للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

كما دعا الاتفاق إلى أن تلتزم الأطراف المتعاقدة بتخفي الدعم المحلي للزراعة بمقياس الدعم الكلي سواء كان الدعم مباشرا أو غير مباشرا بنسبة 20% عن القيمة المتوسطة في فترة الأساس 1986 إلى 1988 خلال ستة سنوات للدول المتقدمة بدءا من 1995 و13.3% خلال عشر سنوات للدول المتخلفة – النامية – ولا يطلب من الدول الأقل نمو الالتزام بأي تخفيض، على أن يترك للدول حرية اختيار السياسات أو المنتجات التي ترها ملائمة لإحداث هذا التخفيض.

كما آن هناك اتفاق مكمل لاتفاق الزراعة ويسمى اتفاق الصحة والصحة النباتية "SPS" وهذا لارتباط المنتجات الزراعية بصحة الإنسان والحيوان والنبات، حيث جاء هذا لاتفاق لحماية كل دولة عضو من أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، من الأخطار الناشئة عن أنشاء أو دخول أو انتشار الآفات والأمراض والكائنات الناقلة للأمراض أو الكائنات العضوية المسببة للأمراض، والمعالجة بالحجر الصحي بالإضافة إلى الأخطار الناشئة عن المواد المضافة للأغذية والملوثات والكائنات المسببة للأمراض في المواد الغذائية والمشروبات والأغلفة والحد كذلك من أي ضرر في أراضي البلد العضو من دخول أو إنشاء أو انتشار الأمراض ويشمل كذلك هذا الاتفاق جميع القوانين ذات الصلة والمراسيم واللوائح والمتطلبات والإجراءات، بما في ذلك معايير المنتج النهائي وعمليات الإنتاج، إصدار الشهادات واعتمادها وعمليات نقل الحيوان والنبات أو مع المواد اللازمة لبقائها على قيد الحياة أثناء النقل، بالإضافة إلى أساليب التعبئة والتغليف وكل الإجراءات المتعلقة مباشرة بسلامة المواد الغذائية.

3. واقع تعامل دول المغرب العربي مع المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية) وتحديات النظام التجاري المتعدد الأطراف

ارتأينا في هذا العنوان التعرف على واقع التعامل مع مخططات التنمية الفلاحية لأربعة دول مغرب عربي: مصر، المغرب، تونس، الجزائر. ويرجع سبب اختيار هذه الدول بالذات دون غيرها، إلى أن برامج ومخططات التنمية الفلاحية في هذه الدول لم تؤدي إلى النتائج المنتظرة، ناهيك على أن كل هذه الدول تشترك ، إلى جانب الجزائر، في اتفاقيات جهوية للتجارة الحرة، وبالتالي فهي تخوض مسيرة الانفتاح ذات نفس المعالم .

3 . 1 واقع تعامل دول المغرب العربي مع المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية):

لقد قامت دول المغرب العربي الأربع: مصر، تونس، المغرب، الجزائر: بانتهاج عدة برامج ومخططات قصد تحقيق تنمية القطاع الفلاحي، وبالتالي القضاء على الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي، إلا أن هذه البرامج والمخططات لم تؤدي إلى النتائج المنتظرة منها، خاصة في تقليص الواردات الغذائية.

واقع تعامل المغرب مع التنمية الفلاحية الغذائية:

يعتبر الواقع الذي وصلت إليه "دول المغرب" في هذا الميدان مفيدا ومميزا، إذ أنه تم تبني سلسلة من الإصلاحات على القطاع الزراعي، وهذا بدأ من إصلاحات 1957 والتي كانت تهدف إلى تجميع القطع الزراعية الصغيرة في وحدات زراعية واسعة من أجل لاستخدام المعدات الحديثة كالجرار.

ثم إصلاحات سنة 1960 والتي تمت إدارتها من طرف المكتب القومي للري والذي عمل على إصلاح 120 ألف هكتار، ثم إصلاحات سنة 1964، والتي هدفت إلى إصلاح الأراضي المسترجعة من الأوربيين والمغاربة المتعاملين معهم، ثم الخطة الثلاثية 1965-1967، والتي مكنت من توزيع 18 ألف هكتار من الاراضي المروية و150 ألف هكتار من الأراضي غير المروية، واستمرت هذه الإصلاحات حتى تبني المرب مرحلة اقتصاد السوق وذلك من خلال الانضمام غالى النظام التجاري المتعدد الأطراف ومن خلال المشاركة في أكثر من 30 اتفاقية تجارة حرة مع دول متطورة وأخرى نامية وهذا قصد تنمية القطاع الزراعي الفلاحي وتحقيق ما يسمى بالأمن الغذائي .

وما يميز هذه التجربة تبني دول المغرب، الإستراتيجية الفلاحية " **مخطط المغرب الأخضر**"، والذي يهدف إلى رفع القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام من خلال رفع القيمة المضافة والمقدرة حاليا بحوالي 74 مليار درهم في المتوسط إلى ما بين 144 مليار درهم و174 مليار درهم، كما انه من أجل إنجاح هذا المخطط تم إعداد حزمة من العمليات و المتمثلة في :

* إحداث مؤسسات خاصة مثل وكالة التنمية الفلاحية والمكتب الوطني لسلامة المواد الغذائية وهيكلة الغرف الفلاحية، وإعادة تنظيم الوزارة المكلفة بالفلاحة على المستويات المركزية والجهوية والمحلية مع إحداث بنيات جهوية تتكفل بالتخطيط والتنفيذ من اجل التمكن من تأطير وتتبع تنفيذ المشاريع.

* وضع آليات تمويل ملائمة تتعلق بالمشاريع الفلاحية، حيث في هذا الصدد تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات مع مؤسسات مالية وبنكية .

* تبني تقنيات وآليات حديثة في القطاع الزراعي والنهوض بالبحث العلمي في مجال الصناعة الغذائية وتربية المواشي، وتعزيز التكوين المهني وعمليات الإرشاد وهذا من اجل استعمال التقنيات الجديدة لإنتاج.

* تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص في المجال الفلاحي، وهذا يتعلق بمجالات الصناعات الغذائية مثل الإنتاج والتسويق والتوزيع وكذلك الأنشطة المتعلقة بالتكوين والبحث والخدمات.

* تفعيل الفلاحة التضامنية وهذا من خلال إبرام اتفاقية في 22 ماي 2010 بين وزارة الفلاحة والصيد البحري، والممثلة في وكالة التنمية الفلاحية والمديريات الجهوية للفلاحة وهذا قصد توضيح العلاقة بين المجمعين والفلاحين الصغار المعنيين بالتجميع.

واقع تعامل مصر مع التنمية الفلاحية والغذائية:

يكشف واقع مصر بالنسبة لموضوع التنمية الفلاحية قيام دولة مصر، بإصدار قانون الإصلاح الزراعي والذي حدد الحد الأقصى للملكية الزراعية، وذلك لأن أغلب سكان الريف المصري كانوا يعيشون بلا أرض وعمل وهذا بسبب احتكار الإقطاعيون لغالبية الأراضي الصالحة للزراعة سنة 1952، كما عمل هذا القانون على توزيع الفائض من الملكيات على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي زراعية وتعويض من تم الاستيلاء على أراضيهم الزراعية وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، وإنشاء تعاونية زراعية وتحديد حق العامل الزراعي .

كما انه في سياق التكييف الهيكلي لسنة 1987 شرعت الحكومة المصرية في تنفيذ إصلاح اقتصادي في القطاع الزراعي، حيث تم اتخاذ عدة تدابير ومنها تحرير أسعار وأسواق المحاصيل الرئيسية وإلغاء دعم سعر الفائدة على القروض الزراعية والتحول من الدورة الزراعية الإجبارية إلى دورة يقررها المزارعون.

كما قد شهدت فترة 1987 – 1997 افتقار إلى الدعم المؤسسي في مجال التمويل والبحوث والتطوير والإرشاد الزراعي والتسويق، وهذا أدى بدوره إلى معانات غالبة المزارعين المصريين من النتائج السلبية لهذا الفراغ المؤسسي، والذي شاهدته الفترة الانتقالية خاصة بعد انضمام مصر إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

واقع تعامل تونس مع التنمية الفلاحية والغذائية:

لقد قامت تونس بتبني سلسلة من الإصلاحات الفلاحية وذلك بدأ من تونس الفلاحة 1956-1964، بمعنى استرجاع القسط الأوفر من الأراضي التي كانت في أيدي المستعمرين. كما قامت بتطوير الإنتاج الفلاحي حتى يقارب الطاقة القسوة للأراضي الزراعية والرفع من مستوى العيش للفلاحين ومشاركة قطاع الفلاحة في التنمية الشاملة للبلاد وذلك بإدماجه في الدورة الاقتصادية وتشجيع التبادل بينه وبين القطاعات الأخرى وخاصة الصناعة.

كما لعبت الأراضي المسترجعة من أيدي المستعمرين دور النواة التي تتجمع حولها الضيعات الصغرى لتكون بذلك تعاضديات إنتاج تكون مساحتها تقارب الخمسة مائة هكتار .

وفي نفس الإطار تم صياغة القانون رقم 82-67 المؤرخ في أوت 1982، والذي يهدف إلى تشجيع الاستثمار في الفلاحة وقد جاء في نفس القانون خلق وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية والتي ساعدت إلى حد الآن بعث العديد من المشاريع المندمجة والتي كانت اغلب باعثوها من الخواص .

ومن اجل زيادة تحسين القطاع الفلاحي في تونس، تم تبني مخططين وهما المخطط العاشر 2002-2006 والمخطط الحادي عشر 2007-2011 وترتكز سياسة التنمية الفلاحية من خلال المخططين علة العناصر التالية.

* تدعيم الإحاطة بالقطاع الفلاحي وذلك من خلال إرساء منظومة وطنية للبحث الفلاحي، خاصة التعليم العالي الفلاحي والإرشاد والتكوين .

* تحسين المحيط العام للقطاع الفلاحي وذلك من خلال تطوير السياسة المتصلة بالاستثمار، وتمويل الأنشطة الفلاحية بجميع أنواعها والعناية بالفلاحة الصغرى ومجابهة المخاطر الطبيعية وتطوير الأوضاع العقارية.

* تأهيل القطاع الفلاحي، حيث يهدف إلى تحقيق النقلة النوعية الضرورية لمجابهة مزيد من تحرير المبادلات للمنتجات الفلاحية في ظل الاتفاقية التي أبرمتها الدولة التونسية، وذلك بالتركيز خاصة على رفع المر دودية الاقتصادية للأنشطة الفلاحية وربح معركة النوعية والجودة و المنافسة.

* تكثيف المراقبة الصحية عند توريد النباتات والمنتجات النباتية والحيوانات ذات الأصل الحيواني بالإضافة إلى تحسين الخدمات في مجال مراقبة واستعمال المبيدات الفلاحية بما يساعد على الحد من التأثيرات السلبية على قطاع الفلاحة والصيد البحري، وتوفير الضمانات المتعلقة بالحالة الصحية للمواد الفلاحية وهذا تماشيا مع الشروط الصحية المنصوص عليها عالميا في اتفاقيات النظام التجاري المتعدد الأطراف.

* ترسيخ ثقافة " الإنتاج للتصدير "، وهذا من خلال التركيز على دراسات معمقة لإمكانية التصدير والأسواق المستهدفة والمواد القادرة على مجابهة المنافسة، خاصة لدى الفلاحين الذين تتوفر لديهم الإمكانيات التقنية والقدرة على الاستجابة لمتطلبات السوق العالمية.

واقع تعامل الجزائر مع التنمية الفلاحية والغذائية:

الجزائر كغيرها من دول المغرب العربي قامت بتيني مجموعة من الإصلاحات لقطاعها الفلاحي، وهذا بدا من الإصلاح الزراعي الذي اقر الحد الأدنى للملكية الزراعية والاستيلاء على الأراضي الزائدة، ثم إدماج هذا القطاع في مسار التنمية من خلال ميثاق الثورة الزراعية 1971 .

وفي منتصف الثمانينات انطلقت إجراءات جديدة للسياسات الاقتصادية من أجل تحرير هذا القطاع خاصة سوق الخضر والفواكه، وهذا في ظل الأزمة النفطية وتوجه الجزائر إلى المؤسسات النقدية والمالية الدولية للشروع في برامج التعديل والتثبيت الهيكلي، حيث أعطت هذه البرامج دفعة كبيرة للقطاع الفلاحي.

وفي نفس الإطار وقصد تحقيق التنمية الفلاحية وتحقيق الأمن الغذائي قامت الجزائر بتبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2001-2004 والذي من أهم برامجه: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وصندوق تطوير الصحة الحيوانية والنباتية والقواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير والإطار التنظيمي الذي يرجع إلى مدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات لتنفيذ البرامج الفلاحية، وقد استفاد القطاع الفلاحي من إعانة بـ55.89 مليار دينار.

وبرامج دعم النمو 2005-2009، حيث يركز هذا البرنامج على خمس قطاعات رئيسية وهي قطاع الخدمات وقطاع الهياكل القاعدية وقطاع التنمية البشرية وقطاع الفلاحة الذي نال في ظل هذا البرنامج فائدة مقدارها 300 مليار دج، وهذا قصد تطوير المستثمرات الفلاحية وضبط تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على إنتاج مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها، وتوسيع التراث الغابي وتأطير عمليات السهوب وتنميتها وتحسين المرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية .

وسياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2013 والتي تقوم على ثلاثة ركائز رئيسة وهي: الركيزة الأولى والتي تهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية، وتعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، أما الركيزة الثانية فتهدف إلى تحديث وإعادة تأهيل القرى، مع تنويع الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية، حماية وتعزيز الموارد الطبيعية، وحماية وتعزيز الثروات الريفية الملموسة وغير الملموسة، كما تم فتح ما لا يقل عن 120000 مشروع محلي للتنمية الريفية، أما الركيزة الثالثة فتهدف إلى تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني وذلك لفائدة الإطارات العاملة في القطاع الفلاحي وكذلك الفلاحين

بعد التعرض إلى أهم المخططات والبرامج الفلاحية التي قامت بها دول المغرب الأربع (مصر، المغرب، تونس، الجزائر)، قصد ترقية وتحسين القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للمواد الغذائية وكذلك الرفع من القدرة التنافسية للمنتجات الغذائية الفلاحية وجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية، سنتعرض إلى نتائج هذه المخططات والبرامج الفلاحية وهذا من خلال التطرق إلى الجداول التالية والتي توضح لنا تطورات الناتج الزراعي وكذا الصادرات والواردات الزراعية للدول السابقة الذكر، وللتوضيح أكثر انظر إلى الجداول التالية :

الجدول رقم 01 : تطور الناتج الزراعي في كل من تونس ، مصر ، المغرب ، الجزائر ، خلال الفترة 1995–2011.

الناتج الزراعي . الوحدة مليون دولار						
البيانات	1995	2000	2005	2008	2010	2011
المغرب	4828	4610	8467	9546	12661	13392
تونس	2052	2402	2317	2435	3249	3801
مصر	9449	15174	3357	16453	29135	32657
الجزائر	4122	4600	7928	11179	13645	16106

المصدر : صندوق النقد العربي الموحد، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 ، 2011 ، ص 45 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم 01: أن الناتج الزراعي في كل من مصر وتونس والمغرب والجزائر في تحسين ملحوظ، حيث ارتفع في هذه البلدان الأربع وعلى توالي من 9449 مليون دولار و2052 مليون دولار و4828 مليون دولار و4122 مليون دولار سنة 1995 إلى حوالي 29135 مليون دولار و3249 مليون دولار و12661 مليون دولار و16106 مليون دولار سنة 2011.

الجدول رقم 02 : تطور الصادرات والواردات الزراعية في كل من تونس، مصر، المغرب، الجزائر، خلال الفترة 2000-2010 . الوحدة مليون دولار

	الصادرات الزراعية					الواردات الزراعية				
البيانات	2000	2005	2008	2009	2010	2000	2005	2008	2009	2010
المغرب	695	1353	1919	1811	1940	1668	2303	5157	3785	4784
تونس	429	963	1555	1218	1250	756	1171	2557	1644	2248
مصر	509	1169	1822	4522	4620	3532	3948	8645	7605	8694
الجزائر	111	164	190	209	315	2782	3539	7031	7252	6058

المصدر : صندوق النقد العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 45 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02: أن هناك تحسين وزيادة في الصادرات الزراعية في كل من المغرب وتونس ومصر والجزائر، حيث ارتفعت هذه الصادرات الزراعية في الدول الثلاث وبالتوالي من 695 و429 و509 و111 مليون دولار سنة 2000 إلى حوالي 1940 و1250 و4620 و315 مليون دولار سنة 2011.

ولكن بالنظر إلى الواردات الزراعية فنجد انها في ارتفاع اكبر من الصادرات الزراعية لهذه الدول، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية في كل من المغرب ومصر وتونس بالتوالي من 1668 و756 و4620 و2782 مليون دولار سنة 2000، إلى حوالي 4784 و2248 و8694 و6058 مليون دولار سنة 2011.

الجدول رقم 03 : نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي والكفاءة الاقتصادية الزراعية في كل من تونس، مصر، الجزائر، المغرب، الوحدة بالمائة

	نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمال. خلال الفترة 2000 - 2011					الكفاءة الاقتصادية الزراعية . خلال الفترة 2000 -2010 .				
البيان	2000	2005	2008	2010	2011	2000	2005	2008	2009	2010
المغرب	13.3	13.2	13.53	13.8	14.3	0.37	0.45	0.49	0.55	0.54
تونس	10	9.2	7.0	7.3	8.2	0.55	0.41	0.37	0.40	0.36
مصر	15.5	14	13	13.3	13.9	0.55	0.48	0.41	0.41	0.41
الجزائر	8.27	7.7	6.6	8.4	7.8	0.59	0.45	0.48	0.71	0.72

المصدر : صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص45.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03: أن نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من 13.3% سنة 2000 إلى حوالي 14.3% سنة 2011، إلا نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس ومصر والجزائر قد تراجعت من 10% و15.5 % و8.27% سنة 2000 إلى حوالي 8.2% و13.3% و 7.8% سنة 2011 وهذا بالتوالي.

أما فيما يخص نسبة الكفاءة الاقتصادية الزراعية فقد زادت نسبتها في المغرب من 0.37% سنة 2000 إلى 0.54% سنة 2010، إلا أن نسبة الكفاءة الاقتصادية الزراعية في كل من تونس ومصر فقد شهدت تراجع من 0.55% و 0.55% سنة 2000 إلى حوالي 0.36% و0.41% سنة 2010 وهذا بالتوالي.

وأما في الجزائر قد ازدادت الكفاءة الاقتصادية الزراعية بشكل ضعيف جدا من 0.59% سنة 2000 الى ما نسبته 0.72% سنة 2010 .

وعليه، تكون محصلة هذه الأمور كلها، والتي تعكس واقع تعامل دول المغرب الأربع مصر وتونس والمغرب والجزائر، في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وتخفيض الفجوة الغذائية وهذا من تبني مجموعة من المخططات والبرامج الفلاحية نجد أن هذه الدول قد حققت بعض التحسينات في الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه إلا أن هناك عجز مزمن في الميزان التجاري الزراعي لهذه الدول من سنة لأخرى، وعليه نجد أن القطاع الزراعي في هذه الدول لا يزال في مرحلته التكوينية لهذه الدول بالرغم من البرامج والخطط التي سنت لتنميته وجعله قادر على المنافسة في الأسواق الدولية.

3.2 أثار اتفاق الزراعة للنظام التجاري المتعدد الأطراف على القطاع الزراعي لدول المغرب العربي:

تعد اتفاقية الزراعة والتي تم التوصل إليها في ظل النظام التجاري المتعدد الأطراف، من أكثر الاتفاقيات غموضا حيث لم يكن تأثير هذه الاتفاقية واضحا وملموسا بشكل فوري على الدول النامية، وهذا من حيث الفائدة. بينما كان شديد الوضوح على تجارة الدول الغربية، والتي استفادت من تخفيض الضرائب المخصص للدعم الزراعي وهذا بدوره جعل المستهلك في الدول النامية، خاصة دول المغرب العربي يعاني من الرتيبات الجديدة والتي تتطلب الاهتمام أكثر بالكفاءة التنافسية للصادرات الزراعية في هذه الدول.

وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى مجموعة من التحديات التي يفرزها النظام التجاري على القطاع الزراعي في دول المغرب، وهذا من خلال ما يلي:

* سيؤدي تخفيض الرسوم الجمروكية نتيجة تطبيق أحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف، إلى تخفيض موارد الخزينة التي يمكن أن تمول الواردات أو الإعانات الغذائية.

* تطبيق أحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف في مجال حقوق الملكية الفكرية، سوف يزيد من أسعار التكنولوجيا المتقدمة اللازمة للتنمية الزراعية.

* مع تطبيق اتفاقية الزراعية للنظام التجاري والتي من متطلباتها تخفيض أشكال الدعم المحلي للناتج، يؤدي هذا بدوره إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، و ينتج عنه كارثة بالنسبة لدول المغرب العربي التي تعتمد على الواردات لسد احتياجاتها الغذائية مثل مصر.

* إن هدف النظام التجاري هو تخفيض التعريفات الجمركية، وهذا بدوره يؤدي إلى إغراق أسواق المغرب العربي الفلاحية ذات الجودة العالية، مما يؤدي إلى منافسة شرسة غير عادلة ويصبح المنتوج الفلاحي في دول المغرب غير قادرة على المنافسة وبالتالي خروج مبكر للفلاحين من ميدان الفلاحة.

* فيما يتعلق بالإجراءات الصحية، فإنها تمثل أهم التحديات التي قد تواجه الانتاج الفلاحي لدول المغرب العربي بسبب الارتباط الوثيق بين المعايير الصحية والتطور التكنولوجي الذي تفتقر إليه هاته الدول، بسبب قلة الموارد المالية اللازمة للقيام بالأبحاث والتطوير، وعليه فقد تتأثر هذه الدول من استخدام الدول المتقدمة للإجراءات الصحية، كقيد على التجارة خاصة على المدى البعيد.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن هذا الاتفاق في السياق مع ارتفاع الحواجز غير الجمركية أمام التجارة الدولية، وهذه الأخيرة سوف تكون بديلا للحماية التقليدية وبصورة جديدة خاصة أن بعض الأعضاء في النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أدخلت تدابير أكثر صرامة من المعايير المتبعة في هذا الموقف.

" وعليه هذه هي أهم التحديات الممكن أن تصيب القطاع الفلاحي لدول المغرب العربي والتي على رأسها مصر والمغرب و تونس بصفتها عضو من أعضاء النظام التجاري المتعدد الأطراف منذ أكثر من 10 سنوات، إلا أنه يمكن تجنب هذه التحديات وذلك من خلال استغلال المزايا والمعاملات الخاصة التي يمنحها هذا النظام للدول النامية خاصة في مجال الدعم ".

الخاتمة:

إذا كانت دول المغرب العربي قد خاضت أشواطا في مجال الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية فالتعرف على واقع تعامل هذه الدول مع هذه الإشكالية، القي الضوء على مرحلة الانطلاق الموجودة فيها برامجها ومخططاتها في مجال التنمية الفلاحية، قصد تحقيق الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية، وعلى أهم التحديات التي يفرزها النظام التجاري على القطاع الفلاحي في هذه الدول، وعلى هذا لا يزال على دول المغرب العمل أكثر من أجل ترقية هذا القطاع و جعله قادر على المنافسة في الأسواق الدولية.

أما بالنسبة للجزائر، ونظرا لأن واقع تعاملها مع موضوع مخططات وبرامج تنمية القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي وتقليص في نفس الوقت من الفجوة الغذائية، مازال عند مرحلة الانطلاق كباقي دول المغرب العربي، التي تم الاهتمام بها في هذا البحث، كما أنه مازال على الجزائر خاصة وهي على مشارف الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف أن تعيد النظر فيما يخص سياسة ترقية القطاع الفلاحي، كما انه يمكن تقديم بعض الاقتراحات التالية والتي من شانها دفع دول المغرب والتي منها الجزائر على ترقية قطاع الفلاحة وجعله قادر على المنافسة في الأسواق الدولية:

* دعم وتمويل أكثر للبرامج والخطط الهادفة إلى تنمية القطاع الفلاحي.
* الاستفادة من تجارب الدول التي لاقت نجاح كبير في مجال ترقية القطاع الفلاحي.
* زيادة الاهتمام بالبحث الفلاحي وتوفير التمويل الضروري لتطوير مراكز البحوث الفلاحية ودعمها.
* الاهتمام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالتغيرات المناخية وتأثيرها في القطاع الفلاحي.
* رفع القدرات التنافسية للقطاع الفلاحي ومنتجاته، خاصة في ظل النظام التجاري العالمي الجديد.

هوامِش ومراجِع

1) The World Trade Organization.

2) eMail : wtotayeb25@gmail.com & tayebwto 1983 @ gmail.com

3) www.FAO.com

4)- رانية ثابت الدروبي ، واقع الأمن الغذائي العربي و تغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول ، 2008 ، ص 288 .

5)- صديق الطيب منير، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، ورقة مقدمة لندوة علمية حول: " قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية "، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، يومي 25-27 فيفري، 2008 ، ص10 ..

6)- ناصر حدادي، الطاقة والوقود الحيوية والأثر على الأمن الغذائي، مجلة الاستثمار الزراعي، وزارة الصناعة، 2008، ص 45 – 43 .

7) EL-Kassas.M,Food security as a national security issue , future vision of Egyption , A paper presented at the international conference of Zaqazeq university , “social sciences and the image of society future“ , Egypt,5-4 April, p6.

8)- عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 216 .

9)- هذه المجموعة تضم الدول المصدرة للمنتجات الزراعية واستراليا والبرازيل وكندا و شيلي وكولومبيا وفيجي والمجر واندونيسيا وماليزيا ونيوزلندا والفلبين و تايلاندا وأوروغواي .

10) Amrita .N,The world trade organization Avery short introduction , OXFORD univerity press , New York , 2005 , p 67

11)- المرسي السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية، عرض تاريخي تحليلي لبنان ومنظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، بيروت، 2001 ، ص 34 .

12) Patrick . F et AL , The world Trade organization : Legal economic and political Analysis , VOL1,SPRINGER SCIENCE , USA , 2005, P 231.

13) Op cit , P 232 .

14) للتوضيح أكثر أنظر إلى الموقع الالكتروني التالي: -/03/2014/http//www.bohoutmadrassia.blogspot.com
html.blog-post4583

15)- للإطلاع على هذه الاتفاقية ننصح بالعنوان الالكتروني التالي: http//www.agriculture.gov.ma/ar/pages/la stratégie

16)- ياسين بن عدي،إستراتيجية مخطط المغرب الأخضر وعلاقته بالتنمية: رهانات وآفاق، مقال متاح على الموقع الإلكتروني التالي : http//www.startimes.com

17)- جمال محمد صيام، الزراعة في مصر، مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية، جامعة القاهرة، مصر 1999، ص 5-6

18) Siam .G , Impact of structural adjustment program on key performance indicators in Egyption agriculture with reference to corrective policies , Working Paper No , 1 . Cairo, Center for Agricultural Economic Studies,Cairo University, 1999.

19)- محمد اللولمي، دور القطاع العام في التنمية الفلاحية، ورقة عمل مقدمة لندوة حول: " دور القطاع العام في التنمية " ، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تونس، يومي 23-25 افريل 1986 ، ص 191 .

20)- نفس المرجع، ص 197 .

21)- للإطلاع على هذه الاتفاقية ننصح بالعنوان الالكتروني التالي:
http//www.mdci.gov.tn/fileadmin/publication/…arb/xip.regional.AR.pdf

22) Nouad M.A , Le renouveau de l’économie agricole et rural , Magazine FILAHA Innove , Editions Magvet,Issn n4762-1111° ;N2°,Octobre-Novembre 2008 , Alger, PP6-2.

23)- عماري زهير، حافظ أمين بوزيدي ، دور البرامج التنموية في تحقيق التنمية الفلاحية – حالة الجزائر : تقييم التجربة وأفاق تطويرها دراسة اقتصادية قياسية 2000-2004، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الوطني الاول حول : " السياسات الاقتصادية العمومية في الجزائر " ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، يومي 15 و 16 جانفي 2014 ، ص 03 .

24)- نفس المرجع، ص 4 .

25)- حياة بن اسماعيل، حكيم بوغديري، دور السياسات الزراعية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني

الأول حول: "السياسات الاقتصادية العمومية في لجزائر "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، يومي 15 و 16 جانفي 2014 ، ص 8-9 .

26)- انظر كلا من:

- رانية ثابت الدروبي، مرجع سبق ذكره، ص 309-308.
- ناصر دادي عدون، متناول محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة: أسباب الانضمام _ النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص164

27) CHristoplre . C , Lamise en œuvre du principe de précaution dans l'accord SPS de L OMC , les enseignements des différend commerciaux , Revue économique , VOL 54, n 06, novembre 2003 , PP297-296.

قائمة المراجع :

1)_ المرسي السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية، عرض تاريخي تحليلي لبنان ومنظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، بيروت، 2001.

2) _ جمال محمد صيام، الزراعة في مصر، مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية، جامعة القاهرة، مصر، 1999 .

3) _ حياة بن اسماعيل، حكيم بوغديري، دور السياسات الزراعية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ورقة عمل إلى المؤتمر الوطني الأول حول: "السياسات الاقتصادية العمومية في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بكرة، يومي 15و 16 جانفي 2014.

4) _ رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد 24، العدد الأول، 2008

5) _ زهير عماري، حافظ أمين بوزيدي، دور البرامج التنموية في تحقيق التنمية الفلاحية – حالة الجزائر : تقييم التجربة وأفاق تطورها دراسة اقتصادية قياسية 2000_ 2014، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الوطني الأول حول: " السياسات الاقتصادية العمومية في الجزائر "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، يومي 15 و16 جانفي 2014 .

6) _ عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009 .

7) _ محمد اللومي، دور القطاع العام في التنمية الفلاحية، ورقة عمل مقدمة لندوة حول: " دور القطاع العام في التنمية "، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تونس، يومي 23- 25 افريل 1986 .

8) _ منير صديق الطيب، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، ورقة مقدمة لندوة علمية حول: "قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية "، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، يومي 25 – 27 فيفري2008 .

9) _ ناصري حدادي، الطاقة والوقود الحيوي والأثر على الأمن الغذائي، مجلة الاستثمار الزراعي، وزارة الصناعة، 2008.

10) _ ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة: أسباب الانضمام – النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر.

11) Amrita .N, The world trade organization Avery short introduction , OXFORD univerity press , New York , 2005 .

12) Christoplre . C , Lamise en œuvre du principe de précaution dans l'accord SPS de L OMC , les enseignements des différend commerciaux , Revue économique , VOL 54, n 06, novembre 2003 .

13) EL-Kassas.M, Food security as a national security issue , future vision of Egyption , A paper presented at the international conference of Zaqazeq university , "social sciences and the image of society future" , Egypt,5-4 April, 2009.

14) Patrick . F et AL , The world Trade organization : Legal economic and political Analysis , VOL1,SPRINGER SCIENCE , USA , 2005.

15) Siam .G , Impact of structural adjustment program on key performance indicators in Egyption agriculture with reference to corrective policies , Working Paper No , 1 . Cairo, Center for Agricultural Economic Studies,Cairo University, 1999.

16) M.A.Nouad, Le renouveau de l'économie agricole et rural , Magazine FILAHA Innove , Editions Magvet , Issn n° 4762-1111 ;N° 2,Octobre-Novembre 2008 .

Les Site web

(1http//www.bohoutmadrassia.blogspot.com/03/2014/blog-post4583.html.

- (2http//www.agriculture.gov.ma/ar/pages/la stratégie

3) http//www.startimes.com

4) www.FAO.com .